

شركة الأسماك العُمانية ش.م.ع.ع تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2026 (ثلاثة أشهر)

السادة المساهمين الكرام،

نيابة عن مجلس الإدارة، يسعدنا أن نقدم تقرير شركة الأسماك العُمانية ش.م.ع.ع عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2026. وقد كانت الفترة محل المراجعة مليئةً بالتحديات الاستثنائية، حيث أثرت القيود الحادة في السيولة بشكل مباشر على عمليات الشراء، واستمرارية الإنتاج، وثقة الموردين، وقدرة الشركة على الوفاء ببعض التزاماتها في الوقت المحدد. وفي الوقت نفسه، يود مجلس الإدارة الإشارة إلى أن نموذج التشغيل المُحدّث الذي تم اعتماده خلال عام 2025 قد واصل إظهار إمكانات تجارية إيجابية كلما توفرت السيولة اللازمة لتشغيل المصانع وشراء الأسماك.

1. نظرة تنفيذية عامة

اتسم الربع الأول من عام 2026 بأزمة حادة في التدفقات النقدية، مما قيّد بشكل كبير قدرة الشركة على شراء الأسماك، ومعالجة مخزونها الخاص، والاستمرار في عمليات التصنيع للغير بالمستوى المطلوب. ونتيجة لذلك، تم إغلاق عدد من المصانع أو وضعها قيد الإغلاق، كما تم الاستغناء عن العمالة المتعاقدة بنهاية شهر مارس 2026

وعلى الرغم من بيئة التشغيل الصعبة، حققت الشركة إيرادات بلغت 188.1 ألف ريال عُماني خلال الربع. وقد ساهمت مبيعات الأسماك الخاصة للشركة بمبلغ 116.8 ألف ريال عُماني، في حين حققت عمليات التصنيع للغير إيرادات بلغت 71.3 ألف ريال عُماني من خلال معالجة ما يقارب 844 طن متري. وظلت عمليات شراء ومعالجة الأسماك الخاصة محدودة للغاية عند حوالي 58 طنًا متريًا، بقيمة تقارب 9 آلاف ريال عُماني، وذلك بسبب نقص رأس المال العامل.

ويرى مجلس الإدارة أن وضع الشركة يُعد حرجًا، حيث بلغت الخسائر المتراكمة حوالي 22.656 مليون ريال عُماني، وانخفض صافي حقوق الملكية إلى نحو 116 ألف ريال عُماني كما في 31 مارس 2026. كما يلاحظ المجلس أنه في حال عدم توفير دعم عاجل لرأس المال أو رأس المال العامل، فهناك مخاطر كبيرة من تحول صافي حقوق الملكية إلى سالب بعد شهر أبريل 2026، مما قد يؤثر بشكل أكبر على قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

على الرغم مما سبق، لا يزال مجلس الإدارة متفانلاً بحذر بشأن المناقشات الجارية مع المستثمرين المحتملين.

التطورات الرئيسية في الأعمال والعمليات

الاضطرابات التشغيلية الناتجة عن نقص السيولة

شهد الوضع المالي للشركة تدهورًا ملحوظًا خلال الربع الأول من عام 2026، حيث أدى نقص السيولة إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار في شراء الأسماك بشكل طبيعي، وسداد مستحقات عدد من الموردين

ومقدمي الخدمات الأساسيين، وكذلك الوفاء ببعض الالتزامات البنكية والقانونية في مواعيدها. وقد نتج عن ذلك اضطرابات عبر سلسلة القيمة، شملت إغلاق أو التخطيط لإغلاق عدد من المصانع، وتوقف شراء الأسماك، وتعليق عمليات التصنيع للغير في بعض المواقع، بالإضافة إلى تراجع ثقة الصيادين والموردين.

المعالجة لأطراف خارجية

ساهمت عمليات التصنيع لأطراف خارجية في دعم جزئي لتغطية تكاليف المصانع خلال الربع، حيث قامت الشركة بمعالجة حوالي 844 طنًا متريًا لصالح أطراف ثالثة، محققة إيرادات بلغت 71.3 ألف ريال عُماني. ومع ذلك، يؤكد مجلس الإدارة أن التصنيع للغير يُعد نشاطًا تكميليًا لعمليات شراء ومعالجة الأسماك الخاصة بالشركة، ولا يمكن الاعتماد عليه كنموذج تشغيل مستقل في حال عدم قدرة الشركة على شراء ومعالجة أسماكها الخاصة. وبدون وجود أحجام معالجة خاصة بالشركة، لا يمكن لعمليات التصنيع للغير وحدها تغطية التكاليف الثابتة للمصانع.

عمليات السفن

تمتلك الشركة حاليًا رخصتي صيد، كل منهما بحصة تبلغ 10,000 طن متري. وقد أبرمت الشركة بالفعل عقدًا مع مشغل سفن لاستغلال حصة مقدارها 10,000 طن متري، مقابل حصول الشركة على 20% من إجمالي المصيد دون مقابل. كما أن الشركة بصدد التفاوض مع مشغل سفن آخر لاستغلال الرخصة الثانية البالغة 10,000 طن متري، مما سيؤدي إلى زيادة نسبة الأسماك المجانية التي ستحصل عليها الشركة من إجمالي المصيد. ومن المتوقع أن يشكل ذلك دفعة محورية لعمليات الشركة ويسهم في تقليل الاعتماد على شراء الأسماك من الصيادين. ومن المتوقع أن تبدأ السفن عملياتها في المستقبل القريب.

3.الأداء المالي

سجلت الشركة خسارة صافية بلغت 475 ألف ريال عماني خلال الربع الأول من عام 2026 مقارنة بخسارة صافية قدرها 629 ألف ريال عماني خلال الربع الأول من سنة 2025. مما يعكس تحسن بقيمة 154 ريال عماني . انخفضت الإيرادات إلى 188 ألف ريال عماني مقابل 596 ألف ريال عماني في الربع الأول من عام 2025 . ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى نقص رأس المال العامل وعدم قدرة الشركة على شراء كميات كافية من الأسماك.

كما انخفضت التكاليف المباشرة بما يتماشى مع انخفاض مستوى النشاط. ومع ذلك، استمرت التكاليف الثابتة والتكاليف التمويلية والمصاريف التشغيلية في الضغط على الأداء.

البيان	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	ملاحظات

الإيرادات	188,122	595,546	انخفاض الإيرادات بنسبة 68.4% وذلك بسبب توقف المشتريات
إجمالي الأرباح	(177,295)	(211,183)	انخفضت الخسارة الإجمالية مقارنة بالربع الأول من عام 2025، لكنها ظلت سلبية
الخسائر التشغيلية	(433,708)	(563,841)	تحسنت الخسارة التشغيلية بنسبة 23.1% مقارنة بالربع الأول من عام 2025 نتيجة تطبيق إجراءات ضبط التكاليف
صافي التكاليف التمويلية	41,340	65,331	لا يزال عبء التمويل كبيراً في ظل قيود السيولة
صافي الخسائر	(475,048)	(629,172)	تحسنت الخسارة الصافية مقارنة بالربع الأول من عام 2025، لكنها لا تزال كبيرة

4.اعتبارات الاستثمارية

يدرك مجلس الإدارة أن الوضع المالي الحالي يثير مخاوف جدية بشأن قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وتشمل العوامل الرئيسية نقصاً حاداً في رأس المال العامل، وإغلاق المصانع، وتوقف شراء الأسماك، وتعليق عمليات التصنيع للغير بالشكل المعتاد، وارتفاع الخسائر المتراكمة، وانخفاض حقوق الملكية إلى مستويات متدنية جداً، ووجود التزامات بنكية متأخرة، ومستحقات نظامية وخدمية غير مسددة، بالإضافة إلى تراجع ثقة الموردين والصيادين

وتعمل الإدارة على اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة هذه التحديات، بما في ذلك التواصل المستمر مع المقرضين، والجهات الحكومية ذات العلاقة، والموردين، والمستثمرين المحتملين. ويرى مجلس الإدارة أن ضخ رأس مال في الوقت المناسب يُعد أمراً حاسماً لاستعادة العمليات وحماية قيمة المساهمين. وتخوض الشركة حالياً مناقشات متقدمة مع مستثمرين، ومن شأن إتمام عملية ضخ رأس المال بنجاح أن يُحدث تحولاً جوهرياً في الوضع المالي والتشغيلي للشركة.

5.خطة التعافي والتوقعات المستقبلية

رهنًا بتوفير رأس المال والدعم الكافي لرأس المال العامل، تعتزم الإدارة إعادة تشغيل عمليات شراء الأسماك بشكل تدريجي ومنضبط، مع التركيز على الأنواع ذات الهوامش الربحية الأعلى، وربط عمليات الشراء بالطلب المؤكد من العملاء للحد من مخاطر المخزون والسوق.

كما ستسعى الشركة إلى إعادة فتح المصانع بشكل تدريجي ، بدءاً بالمواقع القادرة على تحقيق أعلى هامش مساهمة وأسرع دورة تحويل نقدي.

ولا يزال نموذج التشغيل المُحدَّث يتمتع بجدوى تجارية. فعندما توفرت السيولة، أثبت النموذج قدرته على تحقيق هوامش أفضل من خلال شراء الأسماك الخاصة، والتصنيع الداخلي، والتصنيع للغير بشكل انتقائي، إلى جانب ضبط التكاليف بكفاءة

ويرى مجلس الإدارة أن ضخ رأس المال الجاري التفاوض بشأنه يمكن أن يمكن الشركة من استعادة العمليات إلى وضعها الطبيعي، وإعادة بناء علاقات التوريد مع الصيادين، واستعادة ثقة أصحاب المصلحة، وتسوية الالتزامات الحرجة، ووضع الشركة مجدداً على مسار الربحية.

6. الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر

يوصل مجلس الإدارة الإشراف على الوضع المالي للشركة، وتحديات السيولة، ومخاطر استمرارية العمليات، والالتزامات تجاه أصحاب المصلحة. كما تواصل لجنة التدقيق والإدارة متابعة أنظمة الرقابة الداخلية، والتقارير المالية، وإدارة المخاطر. وفي ظل أزمة السيولة الحالية، تظل الاستمرارية، والتدفقات النقدية، والانتشاف على المقرضين، واستمرارية الموردين، والامتثال للمتطلبات النظامية من أبرز أولويات إدارة المخاطر.

7. المسؤولية الاجتماعية للشركة

على الرغم من التحديات المالية الحالية، تظل الشركة مدركة لدورها الاجتماعي والاقتصادي في دعم مجتمع الصيادين وتعزيز الأمن الغذائي الوطني. إلا أن قدرتها على الاستمرار في تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية على نطاق واسع محدودة حاليًا بسبب ضغوط السيولة. وتركز الإدارة في الوقت الراهن على استقرار الأعمال، واستئناف سداد المستحقات للصيادين والموردين، والحفاظ على فرص العمل قدر الإمكان.

الشكر والتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السلطان هيثم بن طارق آل سعيد – حفظه الله – وإلى حكومة سلطنة عُمان على دعمهم المستمر للقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية الوطنية.

كما نتوجه بالشكر إلى مساهميننا، والمقرضين، والموظفين، والعلاء، والصيادين، والموردين، وجميع أصحاب المصلحة على صبرهم ودعمهم المتواصل خلال هذه الفترة الصعبة. ويؤكد مجلس الإدارة التزامه باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الشركة، واستعادة عملياتها، وخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

عن/ مجلس إدارة شركة الأسماك العمانية ش.م.ع.ع

رئيس مجلس الإدارة